سـورة المائـدة

مدنية الا آية نزلت بعرفات قوله : (اليوم أكملتُ لكم دينكُم) الآية « ٣ » ، وهي مائة آية واثنتان وعشرون آية في المدني ، ومائة وعشرون في الكوفي

« ١ » قوله : (شَنَآنُ قَوم) قرأه أبو بكر وابن عامر بإسكان النون ، في الموضعين في هذه السورة[١] ، وقرأهما الباقـون بفتح النون ، وهما مصدران لـ « شيء » ، حكى سيبويه : لويته لَيّانا ، فلَيّان مصدر علي « فَعلان »[٢] ، والأشهر أن يكون صفة اسما ، إذا أُسكنت ، والأكثر ، في فتح النون في كـلام العرب ، أن يكـون مصدرا نحو النَزَوان والغَلَيان والغَثَيان[٣] ، فمعنى الآية : لا يكسبنكم بعض قوم الاعتداء . فقد حكى أبو زيد : رجل شَنآن وامرأة شَنآن ، مغضبان وغضبى ، وحكاه أيضا بالهـاء والصرف فيهما ، فهذا يدل عـلى (١١٢/أ) اسم صفة ، فيكون معنى الآية على هـذا : لا يكسبنكم بعض قـوم الاعتداء ، وكذلك تحتمل القراءة ، بفتح النون ، أن يكون اسما كالورسان ، وكونه مصدرا أحسن ، لأن التفسير أتى على معنى بعض قوم . وقال أبو عبيدة[٤] معناه : لا يكسبنكم بغضا قوم ، فهو مصدر أيضا ، ولم يجز أبو حاتم إسكان النون ، ورآه غلطـا ، لأن المصادر لا تأتي على « فَعْلان » بالإسكان ، إنما يأتي بالإسـكان الصفات . وعلى ذلك تجوز القراءة بالإسكان . على أنه صفة لا مصدر ، عند أكثر الناس ، إلا ماذكرنا عن سيبويه في حكايته « فعْلان » بالإسـكان في المصادر ، وهو قليل ، فحملُه على الاسم أَولى ، ويكون صفة بمعنى : بغيض قوم[٥] .

---

(١) والموضع الآخر هو (آ ٨) .
(٢) كتاب سيبويه ٢/٢٥٥
(٣) كتاب سيبويه ٢/٢٦١
(٤) ب : «أبو عبيد» ورجحت ما في : ص .
(٥) الحجة في القراءات السبع ١٠٣ . وزاد المسير ٢/٢٧٥ ، والنشر ٢/٢٤٥ ، وتفسير غريب القرآن ١٤٠ ، وتفسير ابن كثير ٢/٥ ، وتفسير النسفي ١/٢٦٩

« ٢ » قوله : (أنْ صَدّوكُم)[١] قرأه أبو عمرو وابن كثير بكسر الهمزة ، وقرأ الباقون بالفتح .

وحجة من كسر أنه جعله أمرا منتظرا ، تقديره : إن وقع صدٌّ فيما يستقبل فلا يكسبنكم الاعتداء ، فـ « إن » للشرط ، والصدّ منتظر وقوعه . وفي حرف ابن مسعود « إن صدوكم » فهذا يدل على انتظار صدّ ، ويجوز أن يكون الصدّ قد مضى ، مع كسر[٢] « إن » ، على معنى : لا يكسبنكم بغضُ قوم الاعتداءَ إن صدوكم ، كما جرى فيما مضى من الصد ، فتحقيقه : « إن عادوا إلى الصدّ الذي أكسبكم[٣] البغض لهم » ، فيكون الشرط مستقبلا على « بأن » ، وهو مثال لأمر قد مضى ، لأن معناه : إن وقع مثل الصدّ الذي مضى فلا يكسبنكم بغض قوم الاعتداء . والتفسير والإخبار على أنه أمر قد كان ، وصدّ قد وقع ؛ فالكسرة في « إن » أَولى ، على أنه مثال لِما مضى . وعلى هذا أنشد سيبويه قول الفرزدق :

أتغضبُ إن أُذْنا قُتَيبةَ حُزَّتا جِهارا ولم تَغضب لِقتل ابن خازِمِ[٤]

أنشده بكسر « إن » ، والذي بعدها أمر قد كان ووقع ؛ لكنه على معنى المثال ، على معنى : أتغضب إن وقع مثلُ حَزِّ أُذني قتيبة .

« ٣ » وحجة من فتح « أن » أنه هو الظاهر في التلاوة ، وعليه أتى التفسير ، لأن المشركين صدوا النبي عليه السلام والمسلمين عن البيت ، ومنعوهم دخول مكة ، فهو أمر قد مضى ، قال الله جلّ ذكره : لا يكسبنكم بغض قوم من أجل أن صدوكم عن المسجد الحرام الاعتداءَ . والفتح الاختيار ، لأن عليه أتى التفسير أنه أمر قد مضى ، وهو ظاهر اللفظ ، ولأن أكثر القراء عليه[٥] .

---

(١) سيأتي له نظير في سورة الزخرف ، الفقرة «٢» .
(٢) لفظ «كسر» سقط من : ص .
(٣) ب : «كسبكم» ووجهته بما في : ص
(٤) فهرس شواهد سيبويه ١٤٢ ؛ ومراتب النحويين ١٦
(٥) الحجة في القراءات السبع ١٠٤ ؛ وزاد المسير ٢/٢٧٦ ؛ والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ٢٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٤/ب .

« ٤ » قوله : (وأرجُلَكُم) قرأه نافع وابن عامر والكسائي (١١٢/ب) وحفص بالنصب . وقرأ الباقون بالخفض .

وحجة من خفضه أنه حمله على العطف على « الرؤوس » لأنهـا أقرب إلى الأرجل من الوجوه ، والأكثر في كلام العرب أن يحمل العطف على الأقرب مـن حروف[1] العطف ومن العاملين ، ألا نرى إلى قولـه تعالى : (وأنهم ظنّوا كمـا ظَنَنْتُم أن لّن يَبعث الله) « الجن ٧ » فأعمـل « ظننتم » في « أن » لقربها منها ، ولم يعمل « ظنوا » ، ولو أعملَ « ظنوا » في « أن » لوجب أن يقال : كما ظننتموه . فالعامل في « أن » « ظننتم » دون « ظنوا » لقربها . ومثله في إعمال القريب دون البعيد : (يستفتونك قُل اللهُ يُفتيكم في الكَلالة) « النساء ١٧٦ » فعلّق الحرف بـ « يفتيكم » لقربه منه ، ولـو علّقه بـ « يستفتونك » لقال : يفتيكم فيها في الكلالة . وهو كثير في الكـلام والقرآن ، لكن لمّا حمـل « الأرجل » على « الرؤوس » في الخفض علـى « المسح » قامت الدلالة مـن السُّنة والإجمـاع ، ومن تحـديد الوضوء في الأرجل مثـل التحديد في الأيدي المغسولة ، على أنه أراد بالمسح الغسل والعرب تقول : تمسّحتُ للصلاة ، أي توضأت لها . وقد قال أبو زيد : إن المسح خفيف الغسل . وقد قال أبو عبيد في قوله تعالى : (فطفِقَ مَسْحا) « ص ٣٣ » إن معنى المسح الضرب ، فقـد صار المسحُ يستعمل في الغسل ، وكذلك مسح الأرجل مستعمل في الغسل نفسه ، وبذلك قرأ الحسن[2] والحسين[3] وأنَس بن مالك وعَلْقَمة والشَّعبي والحسن والضّحاك ومجاهد .

---

(١) ب : «حرف» ورجحت ما في : ص .

(٢) الحسن بن علي بن ابي طالب ، حدّث عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم وابيه وامه ، وعنه ابنه الحسن وسويد بن غَفَلة والشعبي وسواهم ، سيد شباب أهل الجنة . (ت ٥٠ هـ) ، ترجم في سير اعلام النبلاء ٣/١٦٤ ، وطبقات خليفة ١١

(٣) الحسين بن علي بن ابي طالب ، له احاديث عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن ابيه وامـه ، وعنه ولداه علي وفاطمـة والشعبي وعِكرمة ، سيد شباب أهل الجنـة ، استشهد بكربـلاء (٦١ هـ) . ترجـم فـي سير اعـلام النبلاء ٣/٨٨ ، وطبقات القراء ١/٢٤٤

« ٥ » وحجة من نصب أنه عطفه على الوجوه والأيدي ، وكان ذلك أَولى عنده . لِمـا ثبت من السُّنة والإجماع على غسل الأرجل ، فعطف على ما عمل فيه الغسل ، وقَوّى ذلك أنه لمّا كانت الأرجل مجرورة في الآية كان عطفها على ما هو محدود مثلها ، أَولى من عطفها على غير مجرور . وأيضا فإن الخفض يقـع فيـه إشكال ، من إيجاب المسح أو الغسل ، وعطفه على الوجـوه ونصبه ، ليخرجه من الإشكال ، وليحقق الغسل الذي أُريد به ، وهو الفرض ، وهو الاختيار ، للإجماع على الغسل ، ولزوال الإشكال ، وبذلك قرأ علي بن أبي طالب ، ورُوي عنه أنه أنكر على الحسن والحسين الخفض ، وردّه عليهما بالنصب[1] ، وبه قرأ ابن مسعود وابن عباس ، وكان يقول : عاد الأمر إلى الغسل ، وبه قرأ عُروة بن الزَبير[2] وعِكرمة ومجاهد والسُّدّي[3] وغيرهم ، وهو الاختيار لِمـا ذكرنا[4] .

« ٦ » قوله : (قاسِيةً) قرأها حمزة والكسائي بغير ألف مشـددة[5] الياء . على وزن « فَعِيلة » ، وقرأ الباقون بألف مثل (١١٣/أ) « فاعلة » .

وحجة من قرأ بغير ألف أن « فعلية » أبلغ في الـذم من « فاعلة » ، فكـان وصف قلوب من حرّف كلام الله ومال عن الحق ، بأبلغ صفات القسوة أَولى من غيره . وقيل : إنما قُرىء على « فعيلة » لأن « قلوبهم » إنما وُصفت بالطبع

---

(١) ص : «ورد عليهما بالنصب» .

(٢) عُرْوة بن الزُبَير وردت عنه الرواية في الحروف ، روى عن ابويه وعائشة ام المؤمنين ، وعنه أولاده والزهري ، (ت ٩٣هـ) ترجم في سير اعلام النبلاء ٢/٣٠ ، وطبقات القراء ١/٥١١ .

(٣) هو محمد بن مروان ، كوفي ، صاحب التفسير ، وردت عنه رواية الحروف ، روى عن الكلبي ويحيى بن عبيد الله ، وعنه هشام المحاربي ، كذّبه ابن ابـي حاتم ، ترجم في الضعفاء الصغير ٣٢ ، والجرح والتعديل ٤/١/٨٦ ، وطبقات القراء ٢/٢٦١

(٤) قوله : «وهو ... ذكرنا» سقط من : ص ، انظر التبصرة ١/٦٥ ، وزاد المسير ٢/٣٠١ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٤ ، وتفسير النسفي ١/٢٧٣

(٥) ب : «مشدد» وتصويبه من : ص .

عليها كالدَّرهم القَسِيِّ ، وهو الذي يخالط فضتَه نحاسٌ أو رصاص أو نحوه ، وبه قرأ ابن مسعود .

« ٧ » وحجة من قرأ بألف أنه بناه على « فاعلة » قياسا على قوله : (ثم قست قلوبكم) « البقرة ٧٤ » وقوله : (فقست قلوبهم) « الحديد ١٦ » وقوله : (للقاسية قلوبهم) « الزمر ٢٢ » و « فَعَل »[١] إنما يأتي اسم الفاعل منه على « فاعل » ، في أكثر كلام العرب ، وأيضا فإن « فعيلا » و « فاعلا » أخوان ، نحو : رحيم وراحم ، وعليم وعالم ، لكن في « فعيل » معنى التكرير والمبالغة ، و « فاعل » أكثر في الكلام من « فعيل » . ومعنى « قاسية » غليظة بائنة عن الإيمان ، قد نُزعت منها الرحمة والرأفة . والقراءتان متقاربتان . و « قاسية » بالألف أحب إليّ ، لأن الأكثر عليه وهو المستعمل[٢] .

« قوله » : (رُسُلنا) و (سُبُلنا) « إبراهيم ١٢ » قرأه أبو عمرو بإسكان السين والباء ، حيث وقع ، إذا كان بعد اللام حرفان في الخط ، على التخفيف لتوالي الحركات ، ولأنه جمع . وضمّه[٣] ذلك الباقون على الأصل[٤] .

« ٩ » قوله : (السُّحْت) قرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بضم الحاء ، في ثلاثة مواضع[٥] في هذه السورة ، وأسكن ذلك الباقون . وهما لغتان يُراد بهما اسم الشيء المسحوت ، وليسا بمصدرين ، يقال : سحَتَه الله إذا استأصله ، فكأنه يسحت بدَين آكله أي يذهبه . ويقال : سحته إذا ذهب به قليلا ، وأصله [أكل][٦] الرِّشا في الأحكام[٧] .

---

(١) ب : «وفعيل» وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٩٩ ، وزاد المسير ٣١٣/٢ ، وتفسير ابن كثير ٣٣/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٨/١ ، وتفسير النسفي ٢٧٥/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٤٢

(٣) ب : «وقرأ» ورجحت ما في : ص .

(٤) النشر ٢٠٨/٢ ، وتفسير النسفي ٢٨١/١

(٥) ص : «في الموضعين» ، والحرفان الآخران هما (آ ٤٢ ، ٦٣) .

(٦) تكملة موضحة من : ص .

(٧) زاد المسير ٣٩١/٢ ، وتفسير ابن كثير ٦٠/٢ ، وتفسير النسفي ٢٨٤/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٤٣

« ١٠ » قوله : « العينَ والأنفَ والأُذنَ والسنَ والجروحَ »[1] قـرأ الكسائي برفع الخمسة ، ونصبهن الباقون ، غير أن الجروح نصبه نافـع وعاصم وحمزة ، ورفعه الباقون ، وأسكن نافع [الذال][2] من (أذن) « التوبة ٦١ » و (الأذن) « المائدة ٤٥ » و (أُذنيه) « لقمان ٧ » وضم الباقون .

« ١١ » وحجة من رفع أنه عطفه على موضع « النفس » ، لأن « إن » دخلت على الابتداء ، فلمّا تمّت بخبرها ، وهو « بالنفس » ، عطف « والعين » على موضع الجملة . وموضعها الابتداء والخبر ، فهو عطف جملة على جملة ، وعطف ما بعد العين عليها . ويجوز أن يكون عطف على معنى الكلام ، لأن معنى الكلام : وكتبنا عليهم فيها ، قلنـا لهم : النفس بالنفس ، فعطف على المعنى على الابتداء والخبر ، ويجوز أن يكون عطف « والعين » على المضمر المرفـوع ، الـذي في « النفس » ، وحسُن ذلك ، وإن لم يؤكده ، كما قال تعالى : (ما أشـرَكْنا ولا آباؤُنا) « الأنعام ١٤٥ » ولا تكون « لا » عِوضا مـن (١١٣/ب) التأكيد ، لأنها بعد حرف العطف ، ولو كانت قبل الحرف لحسُن أن تكون عِوضا . وقد روى أنس بن مالك أن النبي عليه السلام قرأ بالرفع في « العين » وما بعد ذلك إلى « قصاص » .

« ١٢ » وحجة من نصب أنه عطفه على لفظ « النفس » فهو ظاهر التلاوة . وأعمل « أن » في النفس ، وفيما عطف على « النفس » ولم يقطع بعض الكلام من بعض ، وجعل « قصاصا » هو خبر « أن » ، إذا نصب « الجروح » ؛ فإن رفعت « الجروح » ، فعلى الابتداء و « قصاص » خبره ، وخبر « أن » في المجرور في قوله : « بالنفس وبالعين وبالأنف وبالأذن » كل مخفوض خبر لما قبله .

« ١٣ » وحجة من رفع « الجروح » أنه عطف على ماقبله ، إن كان يقرأ برفع ماقبله ، وإن كان يقرأ بنصب ماقبله ، فإنما رفعه على الابتداء ، والقطع مِمّا

---

(١) سيأتي ذكر هذا في سورتي لقمان والحاقة ، الفقرة «٣» .
(٢) تكملة لازمة من : ص .

قبله ، و « قصاص » خبره ، فيكون إذا قطعته مِمّا قبله ليس مِمّا كتب عليهم في التوراة ، إنما هو استئناف شريعة لأمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد أجمعوا على الرفع ، على القطع ، في قوله : (والله وَلِيُّ المؤمنين) « آل عمران ٦٨ » وعلى قوله : (والله وَلِيُّ المتقين) « الجاثية ١٩ » فكذلك « الجروح » وقيل : إنما رفع لأنه عطفه على موضع « النفس » وقيل : عطفه[1] على المضمر المرفوع ، الذي في « بالنفس » ، والاختيار الرفع ، للعلل التي ذكرنا ، ولأنه مروي عن النبي عليه السلام ، لأن خبره مخالف لخبر ماقبله من الجمل ، ولمخالفة إعراب مابعده إعراب خبر ماقبله ، فالرفع في « الجروح » قوي من جهة الإعراب ، والنصب قوي من جهة المعنى ، واتصال[2] بعض الكلام ببعض ، فهو أيضا قوي مختار ؛ وإذا عطفته على ماقبله ، فنصبته فهو مِمّا كتب عليهم في التوراة . وبالنصب في « العين » وما بعد ذلك قرأ أُبَيّ بن كعب . فأما ضم الذال من « أذن » واسكانها فلغتان ، كالسُحْت والسُحُت . والاختيار في ذلك كله ماعليه الجماعة ، لأنه محمول في النصب على اتصال بعض الكلام ببعض ، غير منقطع بعضه من بعض ، ومحمول على أنه كله مكتوب في التوراة[3] .

« ١٤ » قوله : (وليَحكُم) قرأه حمزة بكسر اللام ، وفتح الميم ، وقرأ الباقون بإسكان اللام والميم ، غير أن ورشا يلقي حركة همزة « أهل » على الميم فيفتحها .

وحجة من كسر اللام أنه جعلها لام « كي » ، فنصب الفعل بها ، على معنى : آتيناه الإنجيل لكي يحكم أهل الإنجيل ، يعني عيسى ، لأن إنزال الإنجيل كان بعد حدوث عيسى فلا يبتدأ به .

---

(١) ص : « قطعه » .

(٢) ص : «في اتصال» .

(٣) معاني القرآن ٣٠٩/١ ، وسنن الترمذي ١٢٨/٨ ، والحجة في القراءات السبع ١٠٥ ، وزاد المسير ٣٦٧/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٢١ ، وتفسير ابن كثير ٦٢/٢ ، وتفسير النسفي ٢٨٥/١ ، والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ٢٨/أ - ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٨/ب .

« ١٥ » وحجة من أسكن اللام أنه جعلها لام (١١٤/أ) الأمر ، فهو إلزام مستأنف يبتدأ به ، أَمَرَ الله أهل الإنجيل بالحكم بما [أنزل][1] في الإنجيل ، كما أمر النبي عليه السلام بالحكم بما أنزل عليه ، فقال : (وأن أحكُم بينهم بما أنزل الله) « المائدة ٤٩ » وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأن ما أتى بعده ، من الوعيد والتهديد ، يدلّ على أنه أمر لازم[2] ، إلزام من الله لأهل الإنجيل[3] .

« ١٦ » قوله : (يَبغون) قرأه ابن عامر بالتاء ، على الخطاب ، على معنى : قل لهم يامحمد أَفَحُكمَ الجاهلية تبغون . وقرأ الباقون بالياء ، ردّوه على قوله : (وإن كثيراً مّن الناس لفاسقون) « ٤٩ » وعلى قوله : (إنما يريد الله أن يُصيبهم ببعض ذنوبهم) « ٤٩ » وهو الاختيار ، لارتباط بعض الكلام ببعض ، ولمطابقة آخره مع أوله ، ولأن الجماعة عليه[4] .

« ١٧ » قوله : (ويقول الذين آمنوا) قرأ الحرميان وابن عامر بغير واو ، وقرأ الباقون بالواو ، وكلهم رفع « يقول » إلا أبا عمرو ، فإنه نصبه .

وحجة من أثبت الواو أنه جعله عطفا على ماقبله ، عطف جملة على جملة ، واتبع في ذلك أنها ثابتة في مصاحف الكوفة والبصرة .

« ١٨ » وحجة من حذف الواو أنه استغنى عن حرف العطف ، لأن في الجملة الثانية ضميرا يعود على الأول ، فذلك الضمير يغني عن حرف العطف ، كما قال : (ثلاثةٌ رّابعُهم) وقال : (خمسةٌ سادسُهم) « الكهف ٢٢ » وإثبات حرف العطف حسن ، كما قال : (سبعةٌ وثامنُهم) ، وأيضا فإنه بغير واو في مصاحف أهل المدينة ومكة والشام ، والقراءتان حسنتان ، وإثبات الواو أحب

---

(١) تكملة موضحة من : ص .
(٢) لفظ «لازم» سقط من : ص .
(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٦ . وزاد المسير ٣٦٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٨/ب . وتفسير ابن كثير ٦٤/٢ ، وتفسير لنسفي ٢٨٦/١
(٤) زاد المسير ٣٧٦/٢ . وتفسير النسفي ٢٨٧/١

إليّ ، لارتباط بعض الكلام ببعض[١] ، ولأنه أزيدُ في الحسنات .

« ١٩ » وحجة من نصب الفعل أنه عطفه على « أن يأتي »[٢] على تقدير تقدم « أن » إلى جنب « عسى » ، إذ لا يحسن « عسى الله أن يأتي ، وعسى الله أن يقول الذين » كما لا يحسن : عسى زيد أن يقوم عمرو ، فإذا قدّرت التقديم في « أن يأتي »[٣] إلى جنب « عسى » حسُن لأنه يصير التقدير : عسى الله أن يأتي الله ، وعسى أن يقول الذين ، ويجوز أن يجعل « أن يأتي » بدلا من اسم الله جلّ ذكره ، فيصير التقدير : عسى الله أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين .

« ٢٠ » وحجة من رفع الفعل أنه جعل الواو عطفت جملة على جملة ، لم تعطف مفردا على مفرد ، ويقوّي الرفع قراءة مَنْ قرأ بغير واو فلا يجوز مع[٤] حذف الواو إلا الرفع على الاستئناف ، والاستغناء بالضمير ، الذي في الجملة الثانية ، عن حرف العطف ، والاختيار الرفع ، إذ عليه (١١٤/ب) الجماعة ، ولظهور وجهه ، ولترك التكلف فيه ، كما احتيج إلى التكلف في النصب ، من تقديم لفظ مؤخر ، وإثبات الواو وحذفها واحد ، وحذفها أحب إليّ ، لأن في حذفها دليلا على قوة الرفع الذي اخترنا ، وفيه ترك النصب ، الذي فيه ترك التقديم والتأخير[٥] .

« ٢١ » قوله : (من يَرتدّ) قرأ نافع وابن عامر بدالين ، الثانية ساكنة ، وقرأ الباقون بدال واحدة مفتوحة مشددة .

---

(١) لفظ «ببعض» سقط من : ص .
(٢) قوله : «ان يأتي» سقط من : ص .
(٣) قوله : «إذ لايحسن ... يأتي» سقط من : ص .
(٤) ب : «من» وتصويبه من : ص .
(٥) معاني القرآن ٣٩٣/١ ، وتفسير الطبري ٤٠٧/١٠ . وتفسير القرطبي ٢١٨/٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٢٣ ، وزاد المسير ٣٧٩/٢ ، وتفسير ابن كثير ٦٨/٢ ، وتفسير النسفي ٢٨٨/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٨/ب ـ ١/٢٩ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٥٩ .

وحجة من أظهر دالين أن الإدغام ، إنما أصله إذا كان الأول ساكنا فيدغم الأول في الثاني ، فلمّا كان الثاني في هذا هو الساكن أوثر الإدغام ، لئلا يدغم ، فيسكن الأول للإدغام ، فيجتمع ساكنان ، فكان الإظهار أَولى به ، وهي لغة أهل الحجاز ، مع أن الإدغام يحتاج إلى تغيير بعد تغيير ، فكان الإظهار أَولى[1] ، وهو الأصل ، وكذلك هي بدالين في مصاحف أهل المدينة والشام .

« ٢٢ » وحجة من أدغم أنه أراد التخفيف لمّا اجتمع له مثلان فأسكن الأول للإدغام ، فاجتمع له ساكنان ، فحرّك الثاني ، ثم أدغم الأول فيه ، وهي لغة بني تميم ، وهي بدال واحدة في مصاحف أهل الكوفة والبصرة ومكة ، والإظهار أحب إليّ لأنه الأصل ولأنه لا تغيير فيه[2] .

« ٢٣ » قوله : (والكفّارَ أولياءَ) قرأه أبو عمرو والكسائي بالخفض ، ونصبه الباقون .

وحجة من خفضه أنه عطفه على أقرب العاملَين منه ، وهو قوله : (من الذين أوتوا) فنهاهم الله أن يتخذوا اليهود والمشركين أولياء ، وأعلمهم أن الفريقين اتخذوا دين المؤمنين هزوا ولعبا ، ولمّا كانت فِرَق الكفار ثلاثا : مشرك ومنافق وكتابي ، وكل هذه الفرق قد اتخذت دين المؤمنين هزوا بدلالة قوله : (من الذين أوتوا الكتاب) ، و (الكفار) بدلالة قوله في المنافقين أنهم قالوا : (إنما نحن مستهزئون) وبدلالة قوله : (إنا كفيناك المُستهزِئين . الذين يَجعلون مع الله إلها آخر) « الحجر ٩٥ ، ٩٦ » فقد أخبر عن الكفار بالاستهزاء ، فحسُن دخولهم في هذه الآية ، في الاستهزاء أيضا مع الذين أوتوا الكتاب ، وهم اليهود ، فجعل النوعين تفسيرا للموصول ، وهو قوله : (لا تتخذوا الذين اتّخذوا دينكم هزوا ولعبا) ثم فسّرهم بنوعين : بيهود ومشركين ، فوجب الخفض على[3] العطف على قوله : (من الذين) ، لظهور المعنى وقوته ، ولقرب المعطوف عليه من المعطوف .

---

(١) ص : «اولى به» .

(٢) زاد المسير ٢/٣٨٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/أ ، والنشر ٢٤٦/٢ ، وكتاب سيبويه ٤٩٥/٢ ، وفضائل القرآن ٩١/ب .

(٣) قوله : «الخفض على» سقط من : ص .

« ٢٤ » وحجة من نصب أنه عطفه على « الذين » الأول ، في قـوله : (لا تتخذوا (١١٥/أ) الذين اتّخذوا دينكم هزوا ولعبا) (والكفار أولياء) أي : لا تتخذوا هؤلاء وهؤلاء أولياء ، فالموصوف بالهُزء واللعب ، في هذه القراءة ، هم اليهود لا غير ، والمنهي عن اتخاذهم[1] أولياء [هم][2] اليهود والمشركون ، وكلاهما في القراءة بالخفض ، موصوف بالهزوء واللعب منهي عن اتخاذهم أولياء ، ولولا اتفاق الجماعة على النصب لاخترتُ الخفض ، لقوته في الإعراب وفي المعنى والتفسير ، والقرب من المعطوف عليه[3] .

« ٢٥ » قوله : (وعبَدَ الطاغوتَ) قـرأه حمزة بضـم البـاء وكسـر التاء ، وقرأ الباقون بفتح الباء والتاء .

وحجة من ضم الباء وكسر التاء أنه جعل « عبد » اسما يبنى على « فَعُل » كعضُد ، فهو بناء للمبالغة والكثرة كـ « يَقُظ ونَدُس »[4] ، وأصله الصفة ، ونصبه بـ « جعل » أي : جعل منهم عبدا للطاغوت ، وأضاف « عبد » إلى « الطاغوت » ، فخفضه ، و « جعل » بمعنى : « خلق » ، كقوله : (وجعـل الظلمات والنور) « الأنعام ١ » والمعنى : وجعل منهم من يبالغ في عبادة الطاغوت ، وليس « عبد » بجمع ، لأنه ليس من أبنية الجموع .

« ٢٦ » وحجة من فتح الباء والتاء أنه جعله فعلا ماضيا ، وعطفه على فعل ماض ، وهو غضب ولعن وجعل ، ونصب « الطاغوت » به ، في هذه القراءة ، غيّر بحذفه الموصول ، لأن التقدير : وجعل منهم من عبد الطاغوت ، فحذف « من » ،

---

(١) ب : «اتخـاذه» وتصويبه من : ص .

(٢) تكملة مناسبة من : ص .

(٣) التيسير ١٠٠ ، والحجة في القراءات السبع ١٠٧ ، وزاد المسير ٣٨٥/٢ ، وتفسير ابن كثير ٧٢/٢ ، وتفسير النسفي ٢٩٠/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٩/ب .

(٤) نَدِس ككتِف وعضُد الفَهِم ، انظر القاموس المحيط «نـدس» ، وأدب الكاتب ٤٢٦

وأبقى الصلة ، فهو قبيح جائز على بعده ، ولذلك كثر الاختلاف في هذا الحرف ، فقرىء على أحد عشر وجها ، ووحّد الضمير في القراءتين ، حملا علـى لفـظ « من »، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة ، وهو أبين في المعنى ، لأن التقدير : من لعنه الله ، ومن غضب عليه ، ومن جعل منهم القردة والخنازير ، ومن عبـد الطاغوت ، فهو أبين في المجانسة والمطابقة ، وحمل آخـر الكـلام على مثال[1] أولـه[2] .

« ٢٧ » قوله : (رسالتـه) قرأه نافع وابن عامر وأبو بكر بالجمع ، وكسر التاء ، وقرأ الباقون بالتوحيد، وفتح التاء ، وفي الأعراف (برسالاتي) « ١٤٤ »[3] قرأه الحرميان بالتوحيد ، وقرأه الباقون بالجمع .

وحجة من قرأ بالجمع أنه لمّا كانت الرسل ، يأتي كل واحد بضروب من الشرائع المرسلة معهم مختلفة ، حسُن جمعه ليدلّ على ذلك ، إذ ليس ما جاءوا به رسالة واحدة ، فحسُن الجمع لمّا اختلفت الأجناس .

« ٢٨ » وحجة من وحّد أن الرسالة على انفراد لفظها تدلّ على الكثرة ، وهي كالمصدر في أكثر الكلام ، لا تُجمع ولا (١١٥/ب) تُثنّى لدلالته على نوعه بلفظه ، لكن جاز جمعه في هذا لمّا اختلفت أنواعه وأجناسه ، فتشابه المفعول فجمع، فهي تدل على مايدل عليه لفظ الجمع ، وهي أخفّ ، ألا ترى إلى قوله : (وإن تَعدّوا نعمة الله) « إبراهيم ٣٤ » والنعم كثيرة[4] ، والمعدود لا يكون إلا كثيرا ، لكن الواحد يدل على الجمع ، والاختيار لفظ الجمع في هذه السورة ، لأن المعنى عليه ، لكثرة الرسل ، وكثرة ما أرسلوا به ، فأما في الأعراف فالاختيار التوحيد ، لأن

---

(١) لفظ «مثال» سقط من : ص .

(٢) التبصرة ٦٥/ب ، وزاد المسـير ٣٨٨/٢ ، وتفسير ابن كثيـر ٧٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/أ ــ ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٩/ب .

(٣) سيأتي ايضا في سورة الانعام ، الفقرة «٦٥» .

(٤) قوله : «والنعم كثيرة» سقط من : ص .

الإخبار بالرسالة عن موسى وحده ، في قوله لموسى : (إني اصطفيتك على النّاس برسالتي) . وقوّى ذلك أن بعده (وبكلامي) ، ولم يقل « كلماتي » ، والكلام أيضا مصدر معطوف على « رسالتي » ، وهو مصـدر ، فأتيـا بالتوحيد جميعا لما ذكرنا[1] .

« ٢٩ » قوله : (ألا تكونَ فتنةٌ) قرأه أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع « تكون » ، ونصب الباقون .

وحجة من رفع أنه جعل « حسب » بمعنى العلم واليقين ، فلزمه أن يجعل « أن » مخففة من الثقيلة ، لأنها لتأكيد مابعدها ، وماقبلها من اليقين ، فهي أشبه باليقين من الناصبة للفعل ، فيتسق الكلام على اليقين في أوله وآخره ، فلمّا جعل « أن » مخففة من الثقيلة ، للمعنى الذي ذكرنا ، من حملها على معنى اليقين الـذي قبلها ، أضمر الهاء ، لتكون اسم « أن » ، فارتفع الفعل ، إذ لا ناصب له ، وصـارت « لا » عوضا من المحذوف مع « أن » ، والتقدير : وحسبوا أنه لا تكون فتنة ، أي : لا تقع ولا تحدث ، فلا تحتاج « كان » إلى خبر ، لأنها التامة بمعنى « حدث ووقـع » .

« ٣٠ » وحجة من نصب أنه أجرى « حسب » على بابه للشك ، فأتت معـه « أن » الناصبة للفعل ، لأنها لأمر غير ثابت مثل ما قبلها ، فهي ملائمة لما قبلها ، كما كانت « أن » المخففة من الثقيلة في القراءة الأولى ملائمة ، لما قبلها ، إذ هما جميعا لليقين ، فنصبت « أن » الفعل ، لأنه بابها . وحكى بعض النحويين أنه قال : مـن رفع هذا الفعل كتب « أن لا » منفصلة ، لأن الهاء المضمرة المقدرة تحول في المعنى بين « أن » و « لا » ، ومن نصب الفعل كتبه غير منفصل ، إذ لا شيء يُقدَّر يحول بين « أن » و « لا »[2] .

---

(١) الحجة في القراءات السبع ١٠٨ ، وزاد المسير ٣٩٧/٢ ، وتفسير النسفي ٢٩٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/ب .

(٢) زاد المسير ٣٩٩/٢ ، وتفسير النسفي ٢٩٤/١ ، وكتاب سيبويه ٥١٥/١، ٥٦٢ ، ومغني اللبيب ٣٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٠/ب .

« ٣١ » قوله : (عقدتُم الأيمان) قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بالتخفيف ، وقرأ ابن ذكوان بألف بعد العين مخفّفا ، وقرأ الباقون مشدّدا ، من غير ألف .

وحجة من شدّد أنه أراد تكثير الفعل على معنى : عقد بعد عقد ، أو يكون أراد تكثير العاقدين للأيمان ، بدلالة قوله : (ولكن يؤاخذكم) فخاطب جماعة ، أو يكون شدّد لوقوع لفظ الأيمان (١١٦/أ) بالجمع بعده ، فكأنه عَقّدُ يمين بعد عَقْد يمين ، فالتشديد يدل على كثرة الأيمان ، ولو[1] كان بعده اليمين بالتوحيد لكان حجة للتخفيف .

« ٣٢ » وحجة من خفّفه أنه أراد به عَقَدَ مرة واحدة ، لأن من حلف مرة واحدة لزمه البر أو الكفارة ، وليست الكفارة لا تلزم إلا من كرر الأيمان ، فيحتاج ضرورة إلى التشديد ، [والتشديد][2] للتكثير ، وتكرير الأيمان يوهمان الكفارة ، لا تلزم إلا من كرر اليمين ، وإذا لزمت الكفارة في اليمين الواحدة كانت في الأيمان المكررة على شيء بعينه ألزم وآكد ، فالتخفيف فيه إلزام الكفارة ، وإن لم يكرر ، وفيه رفع للإشكال . فالتشديد فيه إلزام الحالفين الكفارة على عَددهم ، وفيه إيهام ترك الكفارة عمن لم يكرر اليمين ، فالقراءتان حسنتان ، وكان التشديد أحب إليّ ، لأن أكثر القراء عليه ، وعليه أهل الحرمين .

« ٣٣ » وحجة من قرأ بألف أنه جعل « فاعل » يُراد به المرة الواحدة ، فعل الواحد كعافاه الله ، فيكون في المعنى بمنزلة قراءة من خفف بغير ألف ، ويجوز أن يراد به اثنان فأكثر ، على باب فاعلين ، فتكون اليمين من كل واحد من الحالفين المتعاهدين ، فالمعنى على هذا القول أن تكون اليمين من كل واحد للآخر ، على أمر عقدوه ، وعلى القراءة الأُولى أن تكون اليمين من واحد على فعل يفعله ، أو على ترك فعل[3] .

---

(١) لفظ «ولو» سقط من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٩ ، وزاد المسير ٤١٢/٢ ، وتفسير النسفي ٢٩٩/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٢٩/ب – ٣٠/أ .

« ٣٤ » قوله : (فجزاءٌ مثلُ ما قتلَ) قرأه الكوفيون « فجزاءٌ » بالتنوين ، ورفع « مثل » ، وقرأ الباقون بغير تنوين ، وخفض « مثل » .

وحجة من نون أنه لمّا كان « مثل » في المعنى صفة لـ « جزاء » ترك إضافة الموصوف إلى صفته ، وأجراه على بابه ، فرفع « جزاء » بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : فعليه جزاء ، وجعل « مثلا » صفة لـ « جزاء » ، على تقدير : فجزاء مماثل للمقتول من الصيد في القيمة أو في الخلقة ، وبعُدت الإضافة في المعنى ، لأنه في الحقيقة ليس على قاتل الصيد جزاء مثل ماقتل ، إنما عليه جزاء المقتول بعينه ، لا جزَاء مثله ، لأن مثل المقتول من الصيد لم يقتله ، فيصير المعنى على الإضافة : عليه جزاء ما لم يقتل .

« ٣٥ » وحجة من أضاف أن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله يقولون : اني أكرم مثلك أي أكرمك . وقد قال الله جلّ ذكره : (فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به) « البقرة ١٣٧ » أي بما آمنتم لا بمثله ، لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا ، فالمراد بالمثل الشيء بعينه ، وقال تعالى : (كمن مثَلُه في الظلمات) « الأنعام ١٢٢ » أي : كمن هو في الظلمات ، والمَثَل والمِثْل واحد ، ولو كان المعنى على مثل وبابه لكان الكافر ليس في الظلمات ، إنما في الظلمات مثله لا هو ، فالتقدير على هذا في (١١٦/ب) الإضافة : فجزاء المقتول من الصيد ، يحكم به ذوا عَدْل ، فيصح معنى الإضافة . والقراءتان قويتان لكن التنوين أحب إليّ لأنه الأصل ، ولأنه لا إشكال فيه[1] .

« ٣٦ » قوله : (كفّارةٌ طعامُ مساكين) قرأ نافع وابن عامر بالإضافة ، وقرأ الباقون بالتنوين ، ورفع الطعام ، وكلهم قرأ مساكين بالجمع[2] .

والحجة في هذا كالحجة فيما ذكرنا[3] في سورة البقرة ، غير أن « الطعام »

---

(١) زاد المسير ٤٢٣/٢ ، وتفسير ابن كثير ٩٩/٢ ، وتفسير النسفي ٣٠٢/١ ، والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ٣٠/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦١/ب.

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ص : «هذا كله ما ذكرنا» .

عطفُ بيان على « الكفارة » لأن الكفارة هي « الطعام » ؛ وتبعُد إضافة «الكفارة» إلى « الطعام » ، لأنها هي ، ولأن الكفارة ليست للطعام ، إنما الكفارة لقتل الصيد ، لكن من أضاف حسُن عنده ذلك ، لأنه لمّا تقدّم التخيير بين « الهدى » و « الطعام » و « الصيام » استجاز الإضافة إلى أحدهما ، ليبين مِن أي جنس تكون « الكفارة » فكأنه في التقدير : فعليه كفارة طعام لا كفارة هدى ولا كفارة صيام ، وإنما أجمعوا على القراءة في « مساكين » بالجمع ، لأن قتل الصيد لا يُجزىء فيه إطعام مسكين واحد كما كان في إفطار يوم إطعام مسكين واحد ، وقرىء بالتوحيد في البقرة لهذا[1] المعنى ، ولا يجوز التوحيد في هذا الموضع ؛ لأنه يصير حكما لمن قتل صيدا أن يجزئه إطعام مسكين واحد ، وذلك لا يجوز ، والاختيار التنوين في « كفارة » ، لأن عليه المعنى ، وهو[2] الأصل ، وعليه أكثر القراء ، ولأن الكفارة هي الطعام بعينه والإضافة بعيدة[3] .

« ٣٧ » قوله : (قياماً لّلناس) قرأه ابن عامر بغير ألف ، وقرأ الباقون بالألف .

وحجة من قرأ بألف أنه مصدر « قام القيام » كالصيام ، فالتقدير جعل الله حج الكعبة أو قصد الكعبة قياما لمعاش الناس وأمثالهم في سكونهم بألا خوف عليهم ولا أذى مِن أحد ، وكذلك جعَل الأشهرَ الحرم لا يؤذيهم فيها أحد بقتال ولا بغارة .

« ٣٨ » وحجة من حذف الألف أنه جعله أيضا مصدرا لـ « قام » كالسمع ، وكان حقه أن لا يعتل كالحول والعور ، ولكن أُعلّ لاعتلال فعله[4] .

« ٣٩ » قوله : (من الذين استَحقّ عليهم الأَولَيان) قرأ حفص

---

(١) ب : «في هذا» وتصويبه من : ص .
(٢) لفظ «وهو» سقط من : ص .
(٣) زاد المسير ٢/٤٢٥ ، وتفسير ابن كثير ٢/١٠٠ ،وتفسير النسفي١/٣٠٣، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٢/ب .
(٤) راجع تفسير سورة النساء ، الفقرات «٣ـ٥» .

« استَحَق » بفتح التاء والحاء ، وقرأ الباقون بضم التاء وكسر الحاء ، وقرأ أبو بكر وحمزة « الأولين » جمع أول المُستَلَّم المخفوض ، وقرأ الباقون « الأوليان » تثنية أولى[1] المرفوع .

وحجة من فتح [التاء][2] أنه بنى الفعل للفاعل ، فأضاف الفعل إلى « الأوليان » ، فرفعهما بـ « استحق » ، التقدير : من الذين استحق عليهما أولَيان بالميت وصيته التي أوصى بها إلى غير أهل دينه ، أو إلى غير قبيلته .

« ٤٠ » وحجة من ضمّ التاء أنه بنى الفعل للمفعول ، وهو الأوليان ، فأقام الأوليان مقام الفاعل على تقدير حذف مضاف ، والمعنى : من الذين استحق عليهم إثم الأوليين ، لأن الأوليين (١١٧/أ) لا تستحق نفساهما ، إنما استحق الوصية أو الإثم ، ويجوز ذلك ، وقد بينا رفع الأوليان وما يجوز فيه ، في كتاب تفسير مشكل الإعراب[3] .

« ٤١ » وحجة من قرأ « الأوليان » أنه جعله تثنية أولى ، أي : أَولى بالشهادة على وصية الميت ، وقيل : معناه أولى بالميت من غيره .

« ٤٢ » وحجة من قرأ « الأولِين » أنه جعله جمع أول ، والتقدير : من الأولين الذين استحق عليهم الإيصاء أو الإثم ، وإنما قيل لهم الأولين لتقدّم ذكرهم في أول القصة وهو قوله : (يا أيّها الذين آمنوا شهادةُ بينِكم) وهذه الآية في قراءتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامها من أصعب آية في القرآن وأشكلِها ، ويُحتمل أن يبسط ما فيها من العلوم في ثلاثين ورقة أو أكثر ، وقد ذكرنا من ذلك طرفا صالحا[4] في « كتاب الهداية » ، وذكرنا من مشكل إعرابها طرفا في تفسير مشكل الإعراب ، ثم ذكرناها مشروحة بجميع وجوهها في تفسير إعراب

---

(١) ب : «اول» وتصويبه من : ص .
(٢) تكملة موضحة من : ص .
(٣) انظر ذلك في الكتاب المذكور ٦٥/١ .
(٤) لفظ «صالحا» سقط من : ص .

في[١] كتاب مفرد ، والذي عليه الجماعة في قراءتها هو الاختيار ، ضمّ التاء ، والأَوليان تثنية أَولى أي : أَولى بالوصية ، أو بالميراث ، أو بالميت ، على الاختلاف في ذلك . وقد تقدّم ذكر « طائرا » في آل عمران وحجته[٢] .

« ٤٣ » قوله : (إلا سِحرٌ مُّبين) قرأ حمزة والكسائي « ساحر » هنا وفي أول هود والصف ، وقرأ الكوفيون وابن كثير « ساحر » بألف في أول يونس[٣] ، وقرأ الباقون في الأربعة بغير ألف .

وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعل الإشارة إلى ما جاء به النبي ، فأخبر عنهم أنهم جعلوا ماجاء به النبي [صلى الله عليه وسلم][٤] سحرا ، ويجوز أن تكون الإشارة إلى النبي ، وفي الكلام تقدير حذف مضاف ، أي : إنْ هذا إلا ذو سحر ، فيكون مثل القراءة بألف ، وهذا الحذف كثير في القرآن .

« ٤٤ » وحجة من قرأ بألف أنه جعل الإشارة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبر عنهم أنهم قالوا : إن هذا إلا ساحر ، فأخبر عن الاسم باسم الفاعل ، وهو بابه . ويجوز أن يكون « ساحر » بمعنى سحر ، لأن الاسم قد يقع موضع المصدر ، كقولهم : عائذاً بالله من شرّها ، أي : عِياذا . فتكون القراءة بالألف كالقراءة بغير ألف ، وكان أبو عمرو يقول : إذا كان بعده « مبين » فهو سحر ، وإذا كان بعده « عليم » فهو ساحر . والمبين يصلح للسحر وللساحر ، فلا حجة له في ذلك . فأما « عليم » فلا يكون إلا للساحر ،

---

(١) ص : «الإعراب وافردناها مشروحة في» .

(٢) راجع حرف «طائرا» في تفسير سورة آل عمران الفقرة «٣٢ ـ ٣٤» ، وانظر ما تقدم في الحجة في القراءات السبع ١١٠ ، وزاد المسير ٤٤٩/٢ ، وتفسير ابن كثير ١١٢/٢ ، وتفسير النسفي ٣٠٧/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٤٨ .

(٣) الاحرف في هذه السور على ترتيب ذكرها هي : (آ ٧ ، ٦ ، ٢) ، وسيأتي ذكرها في اول سورة يونس ، واول سورة هود ، واول سورة الصف .

(٤) تكملة مستحبة من : ص .

فهو صحيح . فالقراءتان متداخلتان (١١٧/ب) حسنتان[١] .

« ٤٥ » قوله : (هل يَستطيعُ ربُّك) قرأه الكسائي بالتاء ونصب « ربك » ، وقرأ الباقون بالياء ورفع « ربك » ، وأدغَم الكسائي اللام من « هل . [وبل] »[٢] في التاء على أصله المذكور .

وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على مخاطبة الحواريين لعيسى ؛ وفيه معنى التعظيم للرَّب جلّ ذكره ؛ على أن يستفهم عيسى عن استطاعته ، إذ هو تعالى مستطيع لذلك ؛ فإنما معناه : هل تفعل ذلك [على معنى افعَل ذلك][٣] . وقد هل تستطيع سؤالَ ربِّك في إنزال مائدة علينا ، والمعنى : هل تفعل لنا ذلك ، وقد علموا أن عيسى يستطيع السؤال ؛ ولا بدّ من إضمار السؤال ، إذ لا يجوز أن يقال : هل تستطيع أن يفعل غيرك كذا ؛ فـ « أن » مفعول بالمصدر المحذوف ، وهو السؤال ؛ وهذا كما تقول للرجل : هل تستطيع أن تكلمني ؛ وقد علمتَ أنه مستطيع لذلك ؛ فإنما معناه : هل تفعل ذلك [على معنى افعَل ذلك][٣] . وقد رُوي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كان القوم أعلم بالله عزّ وجلّ مِن أن يقولوا : هل يستطيع ربك ؛ ولكن : هل تستطيع ربك . ورُوي عنها أنها قالت : كان الحواريون لا يَشكّون أن الله يَقْدِر على إنزال مائدة عليهم ، ولكن قالوا : هل تستطيع ذلك . وعن مُعاذ بن جبل أنه قال : أقرأنا النبي عليه السلام : هل تستطيع ربّك . قال معاذ : وسمعت النبي عليه السلام مِراراً يقرأ بالتاء في « تستطيع » ؛ وبذلك قرأ أيضا[٤] علي بن أبي طالب .

« ٤٦ » وحجة من قرأ بالياء أنه على معنى : هل يفعل ربُّك ذلك ؛ لأنهم لم

---

(١) التيسير ١٠١ ؛ وزاد المسير ٤٥٥/٢ ، وتفسير ابن كثير ١١٥/٢ ؛ وتفسير النسفي ٣٠٩/١ ؛ والنشر ٢٤٧/٢ ؛ والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٣٠/ب ؛ وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٤/ب .

(٢) تكملة لازمة مَن : ص .

(٣) تكملة موضحة من : ص .

(٤) ص : «وكذلك ايضا قرا» .

يشكّوا في استطاعة البارىء على ذلك ، لأنهم كانوا مؤمنين ، فإنما هو كقولك للرجل هل يستطيع فلان أن يأتي ، وقد علمتَ أنه مُستطيع . فالمعنى : هل يفعل ذلك ، وهل يجيبني إلى ذلك ، وقد كانوا عالمين باستطاعة الله لذلك ولغيره علم دلالة وخبر ونظر ، فأرادوا معاينة لذلك ، كما قال إبراهيم : (ربِّ أَرِني كيف تُحيي الموتى) « البقرة ٢٦٠ » وقد كان عَلِم أن الله يحيي الموتى استدلال وحي ونظر ، فأراد عِلْمَ المعاينة التي لا يعترضها شيء ، ولذلك قال إبراهيم : (بلى ولكنْ لِيطمئن قلبي) أي : لا تدخل عليه في ذلك شبهة[1] ، لأن عِلم النظر والخبر تدخله الشبهة والاعتراضات وعلمُ المعاينة لا يدخله شيء من ذلك ، ولذلك قال الحواريون: (وتطمئنّ قلوبنا) ، والاختيار ما عليه الجماعة من الياء ، ورفع «ربك» على المعنى[2]

« ٤٧ » قوله : (إني مُنزّلها) قرأه نافع وعاصم وابن عامر بالتشديد ، على أنه اسم فاعل من نزّل . وقرأ الباقون بالتخفيف على (١١٨/أ) أنه اسم من فاعل من أنزل . واللغتان موجودتان[3] في القرآن ، قد أجمع على كل واحدة [منهما][4] ، فالقراءتان متساويتان ، غير أن التشديد فيه معنى التكثير[5] .

« ٤٨ » قوله : (يومَ ينفعُ) قرأه نافع بالنصب ، ورفع الباقون .

وحجة من نصب أنه جعل الإشارة بـ « هذا » إلى غير اليوم ، ممّا تقدّم ذكره من الخبر والقصص في قوله : (وإذ قال الله ياعيسى) « ١١٦ » وليس ما[6] بعد القول حكاية . فإن جعلتَه حكاية أضمرتَ ما يعمل في « يوم » ، والتقدير : قال الله هذا الذي اقتص عليكم يحدث أو يقع في يوم ينفع ، وإن لم

---

(١) ص : «على شبهه» .
(٢) الحجة في القراءات السبع ١٠٩ ، والتبصرة ٦٦/أ ، وتفسير ابن كثير ١٠٩/٢ .
(٣) ص : «والفعلان موجودان» .
(٤) تكملة موضحة من : ص .
(٥) ص : «التكثير والتكرير» ، انظر زاد المسير ٥٤٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣١/أ ، وتفسير النسفي ٣١٠/١
(٦) لفظ «ما» سقط من : ص .

نجعله حكاية ، فأعمل القول في « اليوم » على أنه ظرف للقول ، والمعنى : قال الله تعالى هذا القَصَص الذي قُص عليكم أو هذا الخبر الذي أُخبرتم به في يوم ينفع الصادقين ، أي : سيقوله في ذلك اليوم ، وأفعال الله جلّ ذكره التي[1] يُخبر أنها ستكون بمنزلة الكائنة الواقعة لصحة وقوعها ، على ما أخبر به عنها ، فلذلك يُخبر عما يستقبل من أفعاله بلفظ الماضي ، وهو كثير في القرآن . فـ « يوم »، وهو منصوب ، ظرف خبر الابتداء الذي هو هذا ، لأنه حدث[2] . وظروف الزمان تكون أخبارا عن الأحداث ، تقول : القتال اليوم ، والخروج الساعة . والجملة في موضع نصب بالقول ، ومذهب الكوفيين في فتح « يوم » أنه في موضع رفع على خبر « هذا » ، و «هذا » إشارة إلى « اليوم » ولكنه فُتح عندهم . وفتحه بناء لإضافته إلى الفعل ، لأنه غير متمكن في الإضافة إليه . والبصريون إنما يبنون الظرف إذا أضيف إلى فعل مبني ، فإن أضيف إلى فعل معرب لم يبن .

« ٤٩ » وحجة من رفع أنه جعل « يوم ينفع » خبراً لـ « هذا » ، والجملة في موضع نصب بالقول ، وهو محكي لا يعمل في لفظ القول ، و « هذا » إشارة إلى « يوم القيامة » وهو اليوم الذي ينفع فيه الصادقين صدقهم[3] .

« ٥٠ » في هذه السورة ست ياءات إضافة ، قوله (يديَ إليك) « ٢٨ » فتحها نافع وأبو عمرو وحفص .

(إنّي أخاف) « ٢٨ » ، (لي أن أقول) « ١١٦ » فتحهما الحرميان وأبو عمرو . و (إنّي أريد) « ٢٩ » (فإنّي أعذّبه) « ١١٥ » فتحهما نافع . (وأُمّيَ إلهين) « ١١٦ » فتحها نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص[4] .

فيها زائدة قوله : (واخشَونِ) الثاني « ٤٤ » قرأه أبو عمرو بياء في الوصل خاصة .

---

(١) ب : «الذي» وتصويبه من : ص .
(٢) ب : «حرف» وتصويبه من : ص .
(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٣٥٠ ، وكتاب سيبويه ٥٣٨/١ ، وزاد المسير ٤٦٦/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٥/١ .
(٤) قوله : «وامي .. وحفص» سقط من : ص .